



## بيان صحفي

### صدور المراقب الاقتصادي الربعي عن معهد ماس ومركز الإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال

الأحد، 1 كانون أول 2019: أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية العدد 58 من المراقب الاقتصادي الربعي الذي يغطي الأداء الاقتصادي للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام 2019. والمراقب نشرة ربعية تصدر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. يوفر المراقب منذ سنوات طويلة مرجعاً دورياً وموثقاً، يتميز بتغطية كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني الربعي والسنوي، بالإضافة إلى أبحاث تفصيلية مختصرة بأمور قطاعية وسياساتية ونظرية بالاقتصاد.

وقد جاءت أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا الربع على النحو التالي:

**الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2019 بالأسعار الثابتة نمواً بمعدل 2.5% مقارنة مع الربع المناظر 2018 وتراجعا بمعدل 2% مقارنة مع الربع السابق، ليبلغ نحو 3.4 مليار دولار. وهو ما انعكس في تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6% في فلسطين بين الربعين المتلاحقين.

**التشغيل والبطالة:** انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو 0.8 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والأول 2019 ووصل إلى 26% (15.0% في الضفة و46.7% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 127.4 شيكل، موزعاً بين 116.6 للعاملين في الضفة، 62.5 للعاملين في القطاع و254.0 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجريقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 27% (29% بين الإناث، و27% بين الذكور).

**المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 57% في الربع الثاني 2019 مقارنة بالربع السابق إلى 1.2 مليار شيكل نتيجة توقف إيرادات المقاصة. كما انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 42%، بالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بمقدار الضعف. من جهة أخرى، شهدت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة 12% لتبلغ حوالي 2.3

مليار شيكل (أساس نقدي). ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 1.4 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي بنحو 12% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 9.4 مليار شيكل.

**القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2019 بنحو 4.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 8.9 مليار دولار، 17% منها للقطاع العام. كما بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 36.9 مليون دولار، وهذا أقل بنحو 23% من الأرباح في الربع السابق، ونحو 13% مقارنة بالربع المناظر.

السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني 2019 نحو 6,097 سيارة. وهذا أعلى بمقدار 333 سيارة عن عددها في الربع السابق، أي بنسبة 6%.

التضخم والأسعار: شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2019 تضخماً موجباً (ارتفاع في الأسعار) بمعدل 1.54% مقارنة بالربع السابق. وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للدخول لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل، ولمن يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل بنسبة 1.54% و2.94% على التوالي.

ميزان المدفوعات: وصل العجز الجاري في الربع الثاني 2019 إلى 403.1 مليون دولار (10.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.5 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (631 مليون دولار)، وميزان التحويلات الجارية (456.3 مليون دولار).

## الصناديق

يحتوي العدد الأخير من المراقب الاقتصادي الربعي على 6 صناديق بحثية وإخبارية، تناولت عدداً من المواضيع الاقتصادية الهامة المطروحة على الساحة الفلسطينية والدولية. تطرق الصندوق الأول إلى ضرورة الثورة الرقمية لزيادة الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المينا")، بناء على تقرير البنك الدولي حول الإصلاحات الضرورية لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات لتلك الدول. وتناول الصندوق الثاني ظاهرة التجارة غير الشرعية بتصاريح العمل في إسرائيل، وبين كيف أنّ الجزء الأكبر من الربح الذي يتحقق من التجارة بتصاريح العمل يستقطعه أرباب العمل وذلك بالاستناد على دراسة أجريت عن التجارة غير الشرعية بتصاريح العمل.

تعرض الصندوق الثالث إلى مفارقة التشغيل الحكومي في فلسطين، والمتمثلة في أنّ نسبة الموظفين الحكوميين (المدنيين والأمنيين) إلى عدد السكان منخفضة بشكل واضح في فلسطين مقارنة مع الدول الأخرى، بينما قيمة فاتورة الرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي إنفاق الموازنة في فلسطين هما من بين الأعلى في العالم. كما تناول الصندوق أبرز خصائص موظفي الخدمة المدنية في فلسطين بناء على أرقام ديوان الموظفين العام.

تطرق الصندوق الرابع إلى الخسارة المترتبة على ارتفاع عمولات تحويل الأموال الى فلسطين مقارنة بالدول الأخرى، والتي تقدر سنوياً بنحو 80 مليون دولار. في حين عالج الصندوق الخامس التأمينات الإلزامية ودور هيئة سوق رأس المال في رفع الوعي التأميني. واستعرض الصندوق السادس موضوع ما إذا كان السماح الضريبي والإعفاءات الجمركية يؤديان فعليا الى زيادة الاستثمار بناء على التجارب العالمية والتجربة الفلسطينية في قوانين تشجيع الاستثمار. أخيراً، وفي باب التعاريف والمفاهيم الاقتصادية يقدم العدد شرحاً لمفهوم العناقيد الاقتصادية وإستراتيجية التنمية بالعناقيد. ويتوفر المراقب الاقتصادي بنسخ مطبوعة، يمكن الحصول عليها من معهد ماس، كما يتوفر، بالعربية والإنكليزية، على الصفحات الإلكترونية للشركاء الأربعة.

للاطلاع على المراقب الاقتصادي الرجاء الضغط على [الرابط](#)